

سابعاً: خاتمة: إشارات المحاورة

لقد كانت للمحاورة مداراتها التي حملت أفكارها وتلامست بمدخلاتها ، وعلى طول أقواس المدارات وعند نقاط التلامسات .. انتظمت مقولات لا تستعيدها الخاتمة كملخص محاوره .. ولكن كإشارات محاورة :

١ - أن الليبرالية لارتبطت بالمجتمع المدني فى عصر النظام التجارى ، وبالتالى فإن ظهورها سبق الرأسمالية ولم يتزامن معها .

٢ - أن الليبرالية انحازت إلى ظهور الدولة القومية فى أواخر عصر النظام التجارى ، ولم يكن إنحيازها من فراغ .. بل وعياً بماهيتها كهمزة وصل بين ذات حرة وموضوع حر ، وبالتالى لم تكن هناك - وبمرجعية المفهوم الليبرالى - إشكالية بين الدولة والمجتمع المدني ، ولكن كانت هناك إشكالية بين الليبرالية والرأسمالية ، عندما انقلبت الأخيرة على نفسها فى ظل الرأسمالية الاحتكارية.

٣ - أن تجربة دولة الرفاهية الإجتماعية كانت - وبحق - محاولة جادة لحل إشكالية الليبرالية والرأسمالية ، ولكن أزمة التجربة فى الربع الأخير من القرن العشرين .. أعادت الإشكالية إلى مربع الصفر ، وبدا للبعض أن تفريغ الليبرالية من محتواها وإعلان موتها هو الحل الأفضل ولم يكن حلاً مستقبلياً لأنه لم يكن حلاً تاريخياً .

٤ - أن النيوليبرالية حاولت أن تعقد المصالحة بين الليبرالية والرأسمالية على محك التقدم التكنولوجى وثورة انفجار المعلومات والفردية الجديدة ، ولكن مستقبل النيوليبرالية ينبى بأزمة .. فصناعة المعلومات يعترضها إكراهات إقتصادية قد تنحصر معها - نسبياً - موجة الصناعات المكثفة للمعرفة خلال النصف الثانى من القرن الحالى ، بينما المجتمع المدني يبدو مهدداً فى السياق النيوليبرالى .. فلن يعود لكل أبنائه ، بل أن السياق سوف يذهب إلى نفى المجتمع المدني والدولة معاً .. عندما يتوحد فى الفرد الذات الحرة والموضوع الحر ، لينتهى الأمر بالنيوليبرالية إلى أزمة تنتظرها فى المستقبل .

٥ - أن الليبرالية الإجتماعية تسلم بالخصائص الرئيسية التى ترسم بها ملامح المجتمعات المعاصرة وهى .. اللايقين والصراعات الإجتماعية حول الهوامش والتوازن الهش ، ولكنها لا تسلم بإنتفاء الأزمة فى مستقبل التاريخ .

٦ - أن الليبرالية الإجتماعية تنحاز إلى فكرة الدولة ، فالدولة ليست مجرد سلطة وشعب وأرض ولكنها فكرة شروع نحو المستقبل .. وهى أيضاً قمة الفعل الحضارى فى التاريخ وفى مستقبله ، وبالتالى فهى ليست نقيض الضد للمجتمع المدني وليس هناك ما يبرر الفصل بينهما ، فالمجتمع المدني هو الحارس على شرعية الدولة .. والدولة هى الحارس على الحريات المدنية .

٧ - أن «الكل الاجتماعي» هو وحدة التحليل وليس الفرد أو الطبقة ، وهو «كل» يرتبط بتوسيع رقعة الطبقة الوسطى بمفهومها الثقافي وليس بالمفهوم السوسيولوجي ، في ظل تصور جديد لشكل المجتمع يعيد الصياغة على مثال «المدار البيضاوي» بديلاً لمثال «الهرم» .

٨ - أن الليبرالية الاجتماعية تعترف وتنتصر لحقوق الفرد كإنسان ، ولكنها تبلورها في دورة تمثيل اجتماعي تعاود إكتشاف الإنسان الحر .. بإعتباره الإنسان الذي يملك الحق في فرصة قائمة ويتحمل المسؤولية أمام نفسه في استثمارها لتنمية قدراته ، إنه الفرد - المسؤولية الذي يضع الأمان - لا المتعة - على رأس سلم أولوياته ويشارك في العمل العام ولا يخصص كل وقت فراغه لاستهلاك الخدمات الترفيهية ... إلخ ، فهو ليس الفرد - الرغبة الذي تطويه دولة الرفاهية الاجتماعية ، أو الفرد - المشروع الذي قد تأسره أنانية الرغبة .. كما تتمثله النيوليبرالية .

٩ - أن الليبرالية الاجتماعية لديها موقف مبدئي يدعوها وباستمرار إلى مكافحة الفقر ، ليس فقط لأنه أكثر أشكال التهميش الاجتماعي سفوراً ، أو أنه الفاعل السببي في ظاهرة الانفجار السكاني ، ولكن - كذا - لأنه يعترض طريق الحرية.. فهو يحول بين الفرد وبين تنمية قدراته ويدفع بالأطفال مبكراً إلى سوق العمل ، وبالتالي فهو يضع المجتمع المدني والدولة إزاء مسؤولياتهما ، والمسؤوليات ترتفع إلى مستوى التعامل مع حق التحرر من الفقر كحق مدني مكمل وتلحق به حقوق أخرى مثل حقوق الطفل .

١٠ - أن دولة الليبرالية الاجتماعية ينبغي أن تتمتع بالشفافية وألا تكون موضوعاً لصراعات ريعية ، ويعمل جهازها وفقاً لمفهوم إدارة المهمة التي تلزم بميزانيات التشغيل وتتجنب ميزانيات التوزيع التي تخصم - بدورها - من الإنفاق الضروري لصالح مكافآت الإدارة العليا .

١١ - أن السوق في الليبرالية الاجتماعية هو سوق جذب اجتماعي وليس سوق طرد اجتماعي ، ولأنها تؤمن بأن التواجد في دورة المبادلات النقدية هو أحد الحقوق المدنية التي ينبغي أن يوفرها المجتمع المدني للفرد .. فإنها تنتصر في السوق لديمقراطية الإنتاج وديمقراطية الاستهلاك ، ولأنها - ووفاءً لليبراليتها - ترفض الربح وتناهضه ، فإن السوق يظل معادياً للإحتكار .

١٢ - أن الشراكة الاجتماعية هي العقد الذي يضم الدولة والمجتمع المدني في ظل الليبرالية الاجتماعية ، وهو عقد يفترض أن كل الأطراف - بما فيها الدولة - هم شركاء في الربح وفي التكلفة .. وأن لا أحد يربح وحده في مقابل خسارة الآخرين ، وبموجب العقد فإن الدولة تحتل موقعها كطرف حاضر حول مائدة

مستديرة لإدارة السوق ومداولة علاقته ، كما أنها مدعوة لتطوير القاعدة العلمية كشرط لا غنى عنه لزيادة الإنتاجية ، وفي ظل قناعة مسبقة بضرورة كسر إحتكار إنتاج المعرفة والإنسحاب بعملية إنتاجها إلى مرحلة التكاليف المتناقصة .

١٣- أن الليبرالية الاجتماعية تقبل بأن اللايقين سوف يظل سائداً في مستقبل التاريخ ، وبالتالي فهي لا تنحاز إلى «الأمثل» ولكنها خيارها يستقر عند «المربع الاستراتيجي» الذي يتعامل بدرجة عالية من اليقظة مع المجهول الذي يواكب المعرفة ، ومن ثم .. فإنها أكثر إهتماماً من النيوليبرالية بتنمية الذكاء الإنساني وتركيم رأس المال البشري وإستمرار فرصة العمل .

١٤- أن دولة الليبرالية الاجتماعية تنتصر للمضمون الليبرالي السياسي في ظل مستجدات تتعلق بنهاية الإحتكار الحكومي للإعلام وليس نهاية دور الدولة في الإعلام ، وبداية عصر جديد لتاريخ الأفكار .. يخلق المرأة الزمنية للفكرة التي تعكس المستقبل على مرآة الواقع .. وتكشف الواقع على مرآة المستقبل ، مقولة الفكرة ترافق الإنسان .. والليبرالية الاجتماعية تبصر في هذه المرأة .. عش دائماً في قضية» ، وتعطى ظهرها لمقولة نيتشه «الفكرة أقوى من الإنسان .. عش دائماً في حرب» .

١٥- أن دولة الليبرالية الاجتماعية تقر بإحالة الصالح العام إلى شأن خاص ، فكل فرد من حقه - بل من واجبه - أن يدافع عن الصالح العام كأحد شئونه الخاصة ، وبالتالي فالعمل السياسي لا ينبغي أن يكون مقصوراً على الأحزاب فقط ، وفي الوقت نفسه .. فإن على الأخيرة أن تقدم للمجتمع نوعية جديدة من السياسيين يمكن وصفهم بإيجازاً بأنهم رجال الدولة - الفكرة ، رجال يفكرون في الغد ويدرجون المستقبل بنداً في حسابات الحاضر ، ويدبرون حوارات متصلة مع الرأي العام .. والذي بات بدوره لاعباً أساسياً في الساحة السياسية .

١٦- أن الليبرالية الاجتماعية تستعيد في السياسة .. مفهومها عن السوق في الاقتصاد ، ولذلك فهي تريده سوقاً سياسياً موسعاً تنشط فيه كل الفاعليات .. وترتفع فيه نسبة حضور الناخبين أمام صناديق الإقتراع .. ويتلامس فيه المدني والسياسي .

١٨- أن الليبرالية الاجتماعية تعترف بنمو الوعي الذاتي لدى الأقليات ولا تصدر حقوقها الثقافية ، وبالتالي فهي تراهن على الفكر للحفاظ على الوحدة في إطار التعددية الثقافية ، وتأخذها رؤيتها المستقبلية إلى القول بأن هناك أزمة أقليات طالما هناك أزمة فكر .

(١) ظهر مصطلح المجتمع المدني لأول مرة في الأدبيات الفرنسية في القرن السابع عشر وهي الفترة الزمنية التي سادها النظام التجاري ، وكان يعنى - آنفذ - المجتمع المنظم سياسياً بمرجعية الإحتكام إلى فكرة القانون :

RANGEON, F., Société Civile : Histoire d'un mot, Presses Universitaires de France, Paris, 1986

(٢) تظل فكرة القانون إلهاماً يتجدد كمثل أعلى ليبرالى ، لا يتعامل مع القانون كحكم فى مداولة الحالة ، ولكن كمبدأ عام يتجرد فوق مستوى الحالة :

HAYER, F., The Constitution of Liberty, Chicago, The University of Press, 1960.

(٣) فى دراسة عن أصول الدولة الحديثة ، خلص STRAYER أيضاً إلى أن توقيت ظهور الدولة القومية أعلن عن نفسه فى أواخر النظام التجارى :

STRAYER, R., Les Origines Médiévales de l'Etat Moderne, Payot, Paris, 1979.

(4) ROSANVALLON, P., Le Débat, No. 26, Sept. 1983.

(5) GELLNER, E., Nations and Nationalism, Cornell University Press, 1983.

(6) RANGEON, F., Société Civile : Histoire d'um Mot, Op. Cit.

(٧) انظر :

MASPETIOL, R., Archives de Philosophie du Droit, Hachette, Paris, 1973.

(8) HOBBS, Leviathan, Sirey, Paris, 1971.

(9) SORMAN, G., Le Programme Libéral Le Monde, 27 Déc. 1984.

(10) CANNAC, Y., Le Débat, No. 26, Sept. 1983.

(11) DENOIT, F., La Démocratie Libérale, P. U. F., 1978.

(١٢) يذهب ROSANVALLON إلى حد القول بأن الوعى بمفهوم الأمة مازال مفقوداً حتى الآن فى بريطانيا :

ROSANVALLON, P. Le Capitalisme Utopique, Seuil, 1979.

(١٣) انظر :

SMITH, A., La Richesse des Nations, Editions Gallimand, Paris, 1976.

(١٤) فى الفترة التى سبقت ظهور الرأسمالية الإحتكارية ، إستطاعت الأداة الضريبية فى الدول الرأسمالية أن تستقطع - فى المتوسط - حوالى نصف قيمة الربح المتولد فى دولاب المعاملات السوقية ، انظر :

MAGDOFF, H., The Deepening Crisis of U.S. Capitalism, MIT Press, New York, 1986.

(15) DESTAING, V., Deux Français sur Trois, Flammarion, Paris, 1984.

(16) HAYER, F., The Constitution of Liberty, Op. Cit.

(17) LOWI, T., The End of Liberalism Idéology, Policy and The Crisis of Public Authority, Norton and Company, New York, 1989.

(١٨) ماركس - فى رؤيته التحليلية - هو مجرد عالم ينتمى إلى البانوراما الأنجلو - سكسونية - الحرمانية ، وبصلة النسب والانتساب .. فهو حفيد نظرية التطور الإرتقاى التى توارثها البانوراما ، حيث الجد هو داروين والأب هو هيجل ، وإذا تأملنا نظريته جيداً .. فإننا نستطيع أن نخترلها توصيفاً تحت مسمى «الداروينية الإجتماعية» ، فلقد إستلهم ماركس المبادئ الثلاثة لداروين فى تفسير جدلية التاريخ البيولوجى وأعاد تطبيقها على التاريخ الإجتماعى ، ولم يكن كتابه «رأس المال» إلا محاكاة منهجية لكتاب «أصل الأنواع» لداروين ، وفى خطابه إلى أنجلز يصف داروين بأنه أعظم عالم أنجبته البشرية ، وأن أكثر ما يعتر به هو أنه أعطى مضموناً إجتماعياً لمبدأ الانتخاب الطبيعى .. وهو الصراع الطبقي ، أنظر :

COLLETTI, L., de Rousseau a'Lénine, Gordon et Breach, Paris, 1974.

(١٩) لا أحد يستطيع أن ينكر أن GALBRAITH ظل مخلصاً للروح الليبرالية فى كل ما كتبه تنظيراً لدولة الرفاهية الإجتماعية .

GALBRAITH, J., Anatomie du Pouvoir, Seuil, Paris, 1985.

(٢٠) كان الثقل النسبي المطرد للخدمات والسلع الإستهلاكية الكمالية هي إحدى النبوءات المبكرة التي إستشرفها FAURASTIE وهو يرقب صعود دولة الرفاهية الإجتماعية :

FAURASTIE, J., Le Grand Espoir du xx^e Siècle, Gallimard, Paris, 1989.

(٢١) لاحظ DEPECKER أن هذه الإمتيازات فاقت بقيمتها التقديرية الأجر النقدي ذاته .. فأستحققت أن تكون أجراً ثانياً :

DEPECKER, J., Economie et Société Allemandes, Nathan, Paris, 1995.

(٢٢) أنظر :

HUNOUT, P. L'Entreprise et le Droit du Travail, Une Comparcusion Franco - Allemande, Cirac, Paris, 1993.

(٢٣) اعتبر DRILLARD أن حراك الطبقة العاملة إلى درجات أعلى من الإستهلاك الكمالى يكشف عن المضمون الثورى لدولة الرفاهية الإجتماعية :

DRILLARD, J., La Société de Consommation, Denoël, Paris, 1970.

(24) OCDE, Calculs Problemes EConomiques, No. 2319-2320, Mars-Avril, 1993.

(25) MUETP, A., Une Maquette Representative des Modèles Economiques, INSEE, No. 42, 1981.

(٢٦) منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين ومصطلح الخطة - بغض النظر عن مفهومه - يستقر فى القاموس الرأسمالى ، انظر :

MEADE, J., The Theory of Indicative Planning, Manchester, 1976.

(27) RICHET, EConomie de l'Entreprise, Hachette, Paris, 1994.

(28) MARTIONOV, V. Scientific and Technological Revolution and the Contradictions of Capitalist Economy, Modern Sciences, No. 3, 1987.

(29) U. N., World Economic Qutlook, 1985.

(٣٠) أنظر :

RICHET, Economie de l'Entreprise, Op. Cit.

(٣١) النسبة التقليدية المتداولة في الأدبيات الاقتصادية هي ٣ : ١ ، ومن ثم .. فإن هبوط النسبة إلى النصف في ظل ثورة انفجار المعلومات وتكثيف المعرفة يبقى - من الناحية المبدئية - تقديراً مقبولاً .

(32) MAGNIER, A., Innovation Technologique et Performances à l'Exportation : Une Comparaison des Cinq Grands Pays Industrialisés, INSSE- Méthodes, No. 37-38, 1993.

(٣٣) في حديث لها بجريدة اللوموند بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٧ .

(34) MAGNIER, A., Innovation Technologique et Performances à l'exportation, Op. Cit.

(35) MOHNEN, P. MAIRESSE, Recherche - Développement et Productivité : Un Swrvol de la Littérature Econométrique, EConomic et Stastique, No. 237-238, INSEE, Paris, 1993.

(٣٦) لم يستنتج CHEVENETMENT من أزمة دولة الرفاهية الاجتماعية ، سوى أن الدولة القومية ينبغي نفيها لتفسح الطرق أمام تقسيم دولي جديد للعمل :

CHEVENEMENT, J., Le XIII Congrès Mondial de Science Politique, Paris, 1986.

(٣٧) أو على حد تعبير HAYES «نحن في حاجة إلى وقت لكن نكتشف نتائج ما نفعله» :

HAYES, D. Earth Day 1990 : Threshold of the Green Decade, Natural History, Ap. 1990.

(38) LAPIERE, J., Viore sans Etat, Ed. du Seuil, Paris, 1977.

(39) BURDEAM, G., L'Etat, Ed. du Seuil, Paris, 1970.

(40) HEGEL, G., La Raison dans L'Histoire, Union Générale D'Editions; Paris, 1965.

(٤١) كان VIDROVITCH من أكثر الذين اهتموا بالتساؤلات الدوارة حول العلاقة بين الفقر والمجتمع المدني :

VIDROVITCH, C., Tiers - Mondes : L'Informel en Question !, Harmattan, Paris, 1991.

(42) KUZNETS, S., Fertility Differentials between less Developed Countries and Developed Countries : Economic Growth Center, Yale University, Discussion Paper, No. 217, 1974.

(٤٣) إحصائيات متفرقة وصادرة عن الأمم المتحدة .

(44) OCDE, Calculs Prolemes Economiques, Op. Cit.

(٤٥) فى وقت مبكر كان BOWEN صائبا فى وجهة نظره القائلة بضرورة قراءة نظرية مالتس فى خلفياتها التاريخية :

BOWEN, Population, Cambridge Economic Handbook, 1956.

(٤٦) لقد كان المحتوى الإجماعى لمفهوم الإستهلاك موضوعاً لإهتمام البعض ، مثل :

PODIEM, R., Une Etude sur les Bas Salaires, INSEE, Paris, 1972.

SELLTER, F., La Dynamique des Besoins Sociaux, Les Editions Ouvrières, Paris, 1972.

(٤٧) أنظر :

ROTH, S. A Problem of Recognition : Alexandre Kojeve and the History, History and Theory 24, No. 3, 1985.

(48) WRAITH & SIMPIKINS, Corruption in Developing Countries, Cambridge, 1963.

(٤٩) يمكن العودة إلى مفهوم BODEN عن سيادة الدولة إلى ما كتبه JOURNES دفاعاً عن فكرة الدولة .

JOURNES, C., L'Etat Britannique, Seuil, Paris, 1998.

(50) CLINTON, B., How We Can All Change America, Times Books, Division of Random House, 1992.

(51) QUERMONE, J., Les Régimes Politiques Occidentaux, Seuil, Paris, 1986.

(52) PALLAZZORI, C., Les Régions Italiennes, Contribution à l'Etude de la Décentralisation, L. G. D. J., Paris, 1964.

(53) NORA, S., L'Information de la Soiéété, La Documentation Française, Paris, 1978.

(٥٤) وهو رهان أفصحت عنه مبكراً عدة دراسات ، مثل :

ROMER, P. Endogenous Technological Change, Journal of Political Economy, Vol. 98, 1990.

(٥٥) وهي ملاحظة أكد عليها LUCAS :

LUCAS, R., On The Mechanics of Economic Development, Journal of Monetary Economics, No. 22, 1988.

(56) MINIAN, I., Transnationalistion and The Investment Strategies, Development and Peace, Volume 6, 1985.

(٥٧) أنظر :

WIENER, N., Cybernetics, Control and Communication, The Animal and The Machine, New York, 1958.

(58) BONNET, A., L'Intelligence Artificielle : Promesse et Realites, Inter Edition, Paris, 1984 .

(59) WATERMAN, D. Generalization Learning Techniques for Automating the Learning of Heuristics, Journal of Antifificial Intelligence, No. 1970.

(60) BALLE, F, Médias et Sociétés, Montchrestien, Paris, 1985.

(61) DUVERGER, M. Echec eu ROi, A. Michel, Paris, 1978.

(62) FUKUYAMA, F., The End of History and The Last Man, Hamilton, 1992.